الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/EM.2/3
19 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة التجارة والتنمية**
**اجتماع الخبراء بشأن تعميم المنظور الجنساني في السياسة التجارية**
جنيف، ١٠-١١ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

# إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية: دراسات حالات إفرادية

**مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد**

*موجز تنفيذي*

تكمل هذه المذكرة الوثيقة TD/B/C.1/EM.2/2. وهي تتناول الروابط بين التجارة ونوع الجنس، عن طريق تقديم سبع دراسات حالات إفرادية. وبالرغم من أن التجارة الدولية توفر فرصاً ممتازة لتمكين المرأة وتحقيق رفاهها - أساساً من خلال إنشاء عدد كبير من الوظائف الجديدة - فإن لها أيضاً أثراً سلبياً على بعض فئات النساء، من خلال التسبب في اختلال القطاعات التي تعمل فيها المرأة. وتُظهر دراسات الحالات الإفرادية أنه إذا بقيت المرأة في مجمع العمال غير المهرة والمؤقتين، بحيث لا تتمتع إلا بحقوق محدودة وليس لها إلا القليل من فرص الاتصال بالأسواق المحلية والدولية، فمن غير المحتمل أن تكون قادرة على جني فوائد تحرير التجارة. فقد كانت لتحرير الأسعار وزيادة التنافس في القطاعات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرفاه الاجتماعي آثار متفاوتة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وعلى التخفيف من الفقر، وعلى المرأة. وعموماً، ظلت آثار تحرير التجارة ونمو الصادرات على الفقر والتفاوت الاجتماعي، وعلى المساواة بين الجنسين على وجه الخصوص، متباينة حيث كسبت فئات وخسرت أخرى، بحسب آثار السياسات التجارية على القطاعات الأكثر تشغيلاً للمرأة.

# المحتويات


| | *الفقـــــرات* | *الصفحة* |
|---|---|---|
| أولاً - مقدمة ..... | ١ - ٢ | ٣ |
| ثانياً - المرأة والسياق الجديد للطاقة ..... | ٣ - ١٠ | ٣ |
| ثالثاً - قطاع الصحة وانتقال الممرضين إلى الخارج ..... | ١١-١٧ | ٥ |
| رابعاً - التكامل التجاري لجامايكا وأثره على المرأة ..... | ١٨-٢٣ | ٧ |
| خامساً - نمو الصادرات وعمل المرأة في قطاع الملابس في مدغشقر ..... | ٢٤-٢٨ | ٨ |
| سادساً - المرأة الكينية وبستنة الزهور ..... | ٢٩-٣٣ | ٩ |
| سابعاً - نساء بوركينا فاسو العاملات في قطاع شجر الكريتة؛ واستفادتهن من التجارة ..... | ٣٤-٤٦ | ١١ |
| ثامناً - النساء وقطاع الأرز في الفلبين ..... | ٤٧-٥٤ | ١٣ |

## أولاً – مقدمة

١- تكمل هذه المذكرة الوثيقة TD/B/C.1/EM.2/2 التي قدمت تحليلاً للعلاقة بين السياسة التجارية ونوع الجنس وناقشت السبل الفعالة لتعميم المنظور الجنساني في السياسة التجارية وتقدمت بتوصيات بشأن السياسة العامة. وتهدف هذه الوثيقة إلى بيان الروابط بين التجارة ونوع الجنس، باستخدام سلسلة من الدراسات المحددة.

٢- وفيما يلي عرض لسبع من دراسات الحالات الإفرادية. تقدم اثنتان منهما – بشأن قطاع الطاقة والقطاع الصحي – الدليل على الكيفية التي يمكن بها لتحرير التجارة أن يغير خصائص القطاع وإعادة تشكيله، بما تكون له آثار حذرة على المرأة. توضح إحدى الدراسات الآثار المحددة المترتِّبة على المرأة والناشئة عن التكامل التجاري الإقليمي. وتركز دراسات الحالات الإفرادية الأربع المتبقية على قطاعي الزراعة والنسيج، وتظهر مدى زيادة أو تناقص أو تغير مشاركة المرأة في قوة العمل نتيجة لتحرير التجارة.

## ثانياً – المرأة والسياق الجديد للطاقة

٣- إن يسر الوصول إلى أشكال الطاقة المعاصرة له صلة بالتنمية الاقتصادية. ومصادر الطاقة وسبل توافرها تختلف بين الشمال والجنوب وبين الغني والفقير وبين الرجل والمرأة. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ثلاثة مليارات من الأشخاص لا زالوا يعتمدون على الوقود الصلب (مثلاً الروث والحطب والنفايات الزراعية والفحم النباتي) في احتياجاتهم الأساسية من الطاقة. وفي عام ٢٠٠٣، جرت تلبية ٧٤ في المائة من إجمالي احتياجات الطاقة في أقل البلدان نمواً بمصادر الطاقة التقليدية (الفحم النباتي وحطب الوقود)، مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في بلدان نامية أخرى وبنسبة ٤ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الأونكتاد، ٢٠٠٦). وقد كان لنقص مصادر الطاقة المتسمة بالكفاءة والمتوافرة بسهولة أثر بشكل غير متناسب على المرأة لسببين على الأقل. أولهما، أن المرأة تلعب دوراً رئيسياً في إدارة احتياجات الأسر المعيشية من الطاقة؛ إذ عندما تدار موارد الطاقة بطريقة سيئة أو تكون نادرة بشكل متزايد، يجب على المرأة استثمار جزء أكبر من وقتها كل يوم لتلبية احتياجات أسرتها المعيشية من الطاقة (Dutta، ٢٠٠٣). وثانيهما أن استخدام الوقود الصلب في الطهي والتدفئة يتسبب في ارتفاع مستويات تلوث الهواء الداخلي، وهو ما يؤدي بدوره إلى ١,٦ مليون حالة وفاة قبل الأوان، وأغلبها في صفوف النساء والأطفال

٤- وثمة مسألة أخرى ذات صلة بالوصول إلى الطاقة ألا وهي الدور الذي تلعبه الطاقة في الأنشطة النسائية الصغيرة النطاق المدرة للدخل في القطاع غير الرسمي. فكثيراً ما تكون المشاريع الصغرى النسائية كثيفة استخدام الطاقة الحرارية (معالجة الأغذية) و/أو كثيفة استخدام الإنارة (الصناعات المترلية التي تنجز فيها الأعمال في المساء). ونتيجة لذلك، يؤثر عدم وجود إمدادات كافية من الطاقة لهذه الأنشطة وارتفاع أسعار الطاقة على قدرة النساء على إدارة هذه المشاريع الصغرى بشكل مربح وآمن (Dutta، ٢٠٠٣).

٥- وتعتبر الكهرباء عادة خدمة عامة، ومن ثم كثيراً ما توفر بسعر مدعوم. ولسوء الحظ، كثيراً ما يرافق الأسعارَ المدعومة إمداد غير موثوق بالكهرباء. وهذا مضر على نحو خاص بالمشاريع الصغيرة الكثيفة استخدام الطاقة التي ليست لها إمكانية الوصول إلى أنواع الطاقة الخاصة بها أو البديلة. وكثيراً ما تُعنى بهذه المشاريع نساء.

وزيادة قدرة قطاع الطاقة على المنافسة ليست حلاً بسيطاً، بما أنه يمكن أن يكون لتحرير الأسعار آثار متفاوتة على الوصول إلى الطاقة والتخفيف من الفقر وتحقيق رفاه المرأة. وهذا المشكل مشكل معقد، إذ لا يمكن توقع أن تستطيع أسواق الطاقة الحرة لوحدها تلبية احتياجات أضعف فئات السكان. وينبغي أن يخضع تواجد فاعلين من القطاع الخاص في السوق يقدمون الخدمات العامة – محليين كانوا أم أجانب– لشروط محددة تتناول – مثلاً – الأسعار القصوى للمستهلكين وتوفير الكهرباء للمناطق الريفية النائية، حتى وإن لم يكن ذلك التواجد مربحاً.

٦- وفي إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية، يدور نقاش نشيط حول تحرير قطاع خدمات الطاقة. ونظراً لكون أحد المشاكل الأساسية التي تود البلدان النامية معالجتها من خلال تحرير أسواق الطاقة لديها هو عدم كفاية إمدادات الكهرباء، قد يكون من المجدي النظر في إدراج إشارة واضحة بتوفير الخدمات العامة في التزامات تحرير الأسعار. وفعلاً فإنه نظراً للارتباط الوثيق بين الطاقة والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، تكتسي المفاوضات بشأن خدمات الطاقة أهمية تتجاوز مجرّد الجانب التجاري.

٧- وقد ظهر تغير المناخ بوصفه عنصراً جديداً وذا أهمية متزايدة في سياسة الطاقة. وكثيراً ما يكون أثر الأحداث المتصلة بتغير المناخ على الرجال غيره على النساء، إذ يمس النساء بأشد ممّا يمس الرجال. فعلى سبيل المثال، تعتمد المزارعات أكثر على الزراعة البعلية، ووفقاً للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، يزيد احتمال وفاة النساء والأطفال خلال الكوارث الطبيعية ١٤ مرة عن احتمال وفاة الرجال. وعموماً، تتكيف المرأة بشكل أسوأ من الرجل مع تغير المناخ، بسبب محدودية قدرتها على التنقل والمحدودية الكبيرة لوصولها إلى المعلومات وروابطها الأقوى مع الأسر المعيشية ومسؤوليات إنجاب الأطفال. ومن ثم، قد تفاقم الأحداث المتصلة بتغير المناخ التفاوتات بين الرجال والنساء. وعلى هذا الأساس، ينبغي إدراج الاعتبارات الجنسانية في عمليات صياغة السياسات المتعلقة بتغير المناخ، بما أن هذا سيزيد من كفاءة الاستجابة (Briefings on Development and Gender (BRIDGE)، ٢٠٠٨).

٨- ومن منظور تجاري، يمكن أن ينطوي استخدام تدابير متصلة بالتجارة لمعالجة تغير المناخ على مخاطر وفي نفس الوقت على فرص للمرأة. يمكن لتحرير التجارة أن يعزز توافر سلع وتكنولوجيات ذات انبعاثات كربون أقل قد تود النساء استخدامها في المترل أو في أنشطتهن العملية. ومن جهة أخرى، قد تستخدم أدوات السياسة التجارية أيضاً لعرقلة وصول المنتجات التي لا تستوفي بعض الشروط إلى الأسواق، ومن بينها كفاءة استخدام الطاقة، وشهادات الاستدامة، والشروط التي تتناول انبعاثات الكربون خلال دورة حياة المنتج. عندها قد تواجه النساء الأقل قدرة على الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والمعلومات اللازمة للتكيف مع الشروط المتصلة بتغير المناخ عراقيل إضافية وقد يزداد تهميشهن.

٩- يرجح أن تكون النساء، وبخاصة الفقيرات، المستفيدات الأكبر من الوصول إلى مجموعة واسعة من التكنولوجيات النظيفة في مجال الطاقة المترلية، بما في ذلك لفائدة الصناعات المترلية في البيوت والزراعة والصناعة الغذائية وإدارة الغابات. ويمكن تصميم مشاريع آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو – التي تشجع الاستثمار في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة – بطريقة تراعي المنظور الجنساني لتحقيق هدف مزدوج: حماية

المناخ وتعزيز دور المرأة عن طريق تحسين وصول المرأة إلى التكنولوجيات التي لن تكون في متناولهن مالياً فيما عدا ذلك (Skutsch، ٢٠٠٢)[(١)].

١٠- ومن أمثلة مشاريع آلية التنمية النظيفة المصممة لتحسين معدات الطهي مشروع الغاز الأحيائي لآلية التنمية النظيفة في باجيبالي بالهند. يتوخّى هذا المشروع إقامة ٥٠٠ ٥ محطة للغاز الأحيائي لفرادى الأسر المعيشية في مقاطعة كولار بالهند. وستستخدم كل أسرة معيشية روث أبقارها لتغذية محطة الغاز الأحيائي التي ستنتج غاز الطهي. وبذلك سيعوض المشروع المواقد الطينية العاملة بحطب الوقود القليلة الكفاءة التي كانت تستخدم ما يصل إلى ٢,٥ كلغ من الحطب للشخص الواحد في اليوم. وبما أن مقاطعة كولار شبه قاحلة وموارد الحطب فيها نادرة، فإن المشروع يحمي ما تبقى من موارد الحطب من إزالة الغابات. وهو يمنع انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بإحراق الحطب والوقود ويحسن الصحة من خلال الحد من دخان المطابخ. ويولد الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الأموال للمشروع، بما أنه يمكن بيع وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة في سوق تبادل الانبعاثات. ويتوقع أن يُكسب ذلك المرأة ما يعادل ما تجنيه من زراعة فدّان من الأراضي الجافة بالفول السوداني في السنة[(٢)].

## ثالثاً - قطاع الصحة وانتقال الممرضين إلى الخارج

١١- تُعد مهن قطاعات الرعاية الصحية، وبخاصة التمريض، من بين المهن المرتبطة بأدوار قائمة على نوع الجنس. ووفقاً للمجلس الدولي للممرضات، فإن ٩٥ في المائة من الممرضين حول العالم نساء.

١٢- ولا يعتبر رحيل الممرضين إلى الخارج - كمهاجرين أو كمقدمي خدمات مؤقتين في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الأسلوب ٤ - ظاهرة جديدة. بيد أنه يبدو أن تدفق الممرضين إلى الخارج نما، في السنوات القليلة الماضية، بشكل كبير (Buchan, Kingma, Lorenzo، ٢٠٠٥). وينطوي تنقل الممرضين بين الدول - أساساً من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ولكن أيضاً من البلدان النامية المنخفضة الدخل إلى البلدان النامية المتوسطة الدخل - على أثرين أساسيين متصلين بنوع الجنس. من جهة، ينطوي على احتمال تقويض النظام الصحي في بعض البلدان النامية، وبخاصة أشدها فقراً، بحيث يقلص بشكل أكبر إمكانية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية. ومن جهة أخرى، يتيح للممرضين المهاجرين فرصة كسب دخل أعلى في بلد الاستقبال، وهو ما يتحول إلى إنتاجية أعلى وتحويلات أكبر.

١٣- والسبب الأساسي في الارتفاع النسبي حالياً لمستوى هجرة الممرضين هو عامل "جذب"، وهو يتمثل في نقص خدمات التمريض في البلدان المتقدمة، إضافة إلى عوامل "دفع" في بلدان المنشأ، من قبيل تدني الأجور وضعف الآفاق المهنية وانعدام الاستقرار الوظيفي وافتقاد بيئات عمل آمنة وتدني مستوى الكفاءة في أنظمة الرعاية

---

(١) أُوصيَ بضرورة ربط مشاريع آلية التنمية النظيفة بزيادة إمكانية وصول المرأة إلى تكنولوجيات الطاقة المتجددة في وثائق منها الإعلان المتعلق بتغير المناخ والمساواة بين الجنسين، الصادر عن المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، ومجلس القيادات النسائية العالمية، ومؤسسة هاينرش بول، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢) للمزيد من التفاصيل بشأن هذا المشروع، انظر:
http://www.cleanenergyawards.com/fileadmin/redaktion/factsheets/factsheet_webversion_8.pdf.

الصحية وسوء تصميم برامج الضمان الاجتماعي. يحصل الممرض في أوغندا عادة على ٣٨ دولاراً في الشهر، وفي الفلبين ٣٨٠ دولاراً في الشهر، لكن متوسط الراتب الشهري للمرضين في الولايات المتحدة يبلغ حوالي ٠٠٠ ٣ دولار (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦).

١٤- وفي بعض البلدان النامية، يعوض عن تدفق الممرضين إلى الخارج تدفق للممرضين الأجانب الوافدين. وعلى سبيل المثال، تصدّر جامايكا ممرضين إلى المملكة المتحدة، لكنها توظف ممرضين من عدة بلدان ناطقة بالإنكليزية في أفريقيا. بيد أن أشد البلدان فقراً تجد نفسها الأكثر تضرراً، بما أنها لا تستطيع الحصول على خلف (الأونكتاد، ١٩٩٨). وبالفعل، تكافح أغلب البلدان النامية من أجل تكوين قوة عمل مؤهلة بشكل كاف في مجال الرعاية الصحية والاحتفاظ بها.

١٥- ولنقص العاملين في المجال الصحي انعكاسات واضحة على المرأة، وبخاصة في البلدان النامية. فقد حددت الأهداف الإنمائية للألفية غايات طموحة لصحة المرأة، منها تخفيض وفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعموماً، فإن فرص وصول المرأة إلى الرعاية الصحية أقل من فرص وصول الرجل إليها، بسبب تدني مستويات التعليم والدخل والقدرة على التنقل والمسؤوليات الأسرية والعوامل ذات الصلة بالتقاليد التي لا تسمح للمرأة في بعض البلدان، على سبيل المثال، بتلقي العلاج إلا من امرأة أخرى أو تفضل أن تتلقى المرأة العلاج من امرأة أخرى. ولمحدودية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية آثار خطيرة على نحو خاص في مجالات الصحة الإنجابية والجنسية والولادة والرعاية الصحية للأطفال صغار السن. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة شملت ١٥٢ حالة وفاة نفاسية في داكار بالسنغال أن عوامل الخطر الرئيسية التالية كانت مرتبطة بإخفاقات النظام الصحي: تعطل المعدات الطبية، والإحالة المتأخرة، وغياب الرعاية السابقة للولادة، والأخطر من ذلك عدم توافر العاملين الطبيين وقت الاستقبال. وبالفعل، يعد غياب قابلة ماهرة وقت الوضع أخطر عامل في الوفاة النفاسية، وحتى الآن يمكن أن تنزل النسبة المئوية للولادات التي يشرف عليها شخص مدرب حتى ٥ في المائة في بعض البلدان النامية (Kasonde، ١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، للمرأة التي تتعرض للضرب والاعتداء حاجة خاصة إلى الرعاية الصحية، وكذا المرأة التي تقطن المناطق الريفية. وهذا يعني أنه عندما يكون هناك نقص في العاملين الصحيين، وبخاصة الممرضين، تتضرر المرأة بشكل خاص.

١٦- وقد كانت المملكة المتحدة في صدارة السياسات الرامية إلى الحد من أثر هجرة الأدمغة من القطاع الصحي في البلدان الأكثر فقراً. وتشمل المبادرات المتخذة في المملكة المتحدة منع صناديقها الوطنية للخدمات الصحية من التوظيف من جنوب أفريقيا وبلدان منطقة البحر الكاريبي، والمبادئ التوجيهية التي أصدرتها وزارة الصحة بها بشأن التوظيف الدولي للممرضين، حيث تتضمن قائمة من البلدان، من بينها العديد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، يمنع التوظيف منها (الأونكتاد، ٢٠٠٧).

١٧- وتعد المساعدة الإنمائية قناة أخرى وربما أكثر فعالية يمكن من خلالها للبلدان المتقدمة المساعدة على معالجة أسوأ أشكال هجرة أدمغة القطاع الصحي. وتعد حالة المساعدة التي تقدمها وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة إلى ملاوي مفيدة. فقد وسعت ملاوي تدريبها للعاملين في المجال الصحي، لكنها تواجه مشاكل رئيسية في الاحتفاظ بالموظفين في البلد. وقد وضعت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة برنامجاً خاصاً لمساعدة ملاوي من أجل زيادة التدريب لكل من الأطباء والممرضين وللرفع من الأجور وزيادة فرص العمل. وعلاوة على ذلك، تذكر

وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة أن البرنامج لاقى بعض النجاح الأولي، حيث جرى تسجيل ٤٥٠ عاملاً جديداً في المجال الصحي وتعيين حوالي ٥٧٠ موظفاً جديداً في وزارة الصحة وتجنيد متطوعين دوليين وإنشاء مختبرات جديدة (الأونكتاد، ٢٠٠٧).

## رابعاً – التكامل التجاري لجامايكا وأثره على المرأة

١٨- كثيراً ما تكون المنافع العامة التي تجنيها البلدان من اتفاقات التجارة في تعارض مع الآثار التي تتسبب فيها اتفاقات التجارة لأضعف الفئات من سكانها. وفي أغلب الحالات، لهذه الحالة آثار جنسانية، بما أن النساء هنّ عموماً من المجموعات الأكثر حرماناً. وثمة مثال لعدم قدرة النساء على الإفادة من التكامل الإقليمي يقدمه اقتصاد جامايكا، في إطار الجماعة الكاريبية والسوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية (Thompson، ٢٠٠٦). ولعل أولوية بلدان الجماعة الكاريبية، وهي تواجه الزحف السريع للعولمة، هي الحصول على إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق الخارجية ولتوسيع التجارة والاستثمار، وفي الوقت نفسه إنشاء منطقة إقليمية للتجارة الحرة – وهو نموذج إنمائي اقتصادي اعتمده العديد من البلدان الأخرى في الأمريكتين خلال العشرين سنة الأخيرة (Coche, Kotschwar, Salazar-Xirinachs، ٢٠٠٦).

١٩- وقد أثر اندماج جامايكا في الجماعة الكاريبية وفي السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية بشكل مناوئ على رفاه الفقيرات في عدة جوانب من حياتهن الاجتماعية والاقتصادية (Webster، ٢٠٠٦). وأحد أسباب عدم استفادة المرأة عموماً من الاندماج التجاري هو نوع فرص العمل التي تتيحها اتفاقات التجارة الجديدة. ثمة تشجيع لحرية تنقل الأشخاص داخل البلدان الأعضاء في السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، لكن ذلك يقتصر في الواقع على فئات معينة من العمال المهرة، وممّا يستثني التجار الصغار غير المهرة الذين يشكلون ٤٠ في المائة من النشاط الاقتصادي للمنطقة ويميز ضد النساء اللائي يعتبرن مالكات المشاريع التجارية الصغيرة بشكل أساسي. وفيما يتعلق بالمقاولات الجامايكيات اللائي يُدرن مشاريع تجارية صغيرة، يحرمهن هذا التدبير التقييدي من منافع التجارة الأقاليمية ويعوق تمكينهن، بالرغم من أنهن مجموعة اقتصادية لعبت دوراً أساسياً في اقتصاد جامايكا خلال الثمانينات والتسعينات.

٢٠- وأحد الأسباب الأخرى لعدم استفادة المرأة استفادة تامة من الاندماج الإقليمي هو قانون حرية التنقل الذي يسمح بوصول أصحاب الأعمال دون تمييز إلى رأس المال والبنية التحتية المادية في أنحاء البلدان الأعضاء في السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية. بيد أنه يغطي فقط تنمية الأعمال التجارية، ولكنه لا يغطي العمال ذاتهم.

٢١- وثمة قضية ربما كانت أكثر أهمية قد أثرت بشكل مناوئ على النساء هي أن تنفيذ اتفاقات التجارة رفع الحماية أساساً عن القطاعات التي بها نسبة عالية من العاملات. والانتكاس الذي تلا ذلك في هذه القطاعات عرّض النساء إلى فائض العمالة والبطالة والعمالة الناقصة. وإضافة إلى ذلك، فإن توسيع الأفضليات التجارية، في إطار الشراكة التجارية الكاريبية، لتشمل بلدان أمريكا الوسطى المنخفضة تكاليف العمالة واعتماد أسعار صرف أكثر تنافسية قد دفع الصناعات إلى الرحيل عن جامايكا، مما أضعف قطاع الصناعات التحويلية الجامايكي الكثيف اليد

العاملة (١٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦، حيث انخفض من ١٥,٥ في المائة عام ١٩٩٦)[٣]. كما أثر هذا التراجع على قطاع النسيج المزدهر، حيث يوجد تركز كبير للعاملات. كما عرضت اتفاقات التجارة الحرة للخطر قطاع الخدمات في جامايكا، حيث نسبة النساء أعلى بشكل ملحوظ من نسبة الرجال. (في عام ١٩٩٠، كانت نسبة ٧٢ في المائة من النساء يعملن في قطاع الخدمات، مقارنة بنسبة ٣٤ في المائة فقط من الرجال).

٢٢- وقد أثّر هذا التراجع في العمالة أيضاً على مناطق التجارة الحرة التي توفر العمل للعديد من النساء. ومن الأمثلة ديجيبورت، وهي منطقة لتجهيز الصادرات مخصصة لصناعات الخدمات كانت توفر للنساء وظائف مكتبية ذات أجور جيدة في صناعة إدخال البيانات. وعندما دخلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز النفاذ في ١٩٩٣/١٩٩٤، كان من آثارها تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على نقل عملياتها من المناطق الحرة في جامايكا إلى المناطق الحرة في بلدان أخرى، وأساساً المكسيك (Webster، ٢٠٠٦). عندها انتقلت النساء اللائي فقدن وظائفهن إلى القطاع غير الرسمي، ونتيجة لذلك تدنى استهلاك الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى بما يعادل ١٤ في المائة، في تباين حاد مع الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور التي تراجع استهلاكها بنسبة ١,٧ في المائة فقط (White، ٢٠٠٥). وتضرر القطاع الزراعي بدوره، وتفاقم الفقر في أوساط النساء منتِجات الدواجن ومشتقات الألبان اللائي كان عليهن مواجهة زيادة المنافسة من المنتجين الدوليين (Wedderburn، ٢٠٠٦).

٢٣- وإجمالاً، لم تستفد الجامايكيات، وبخاصة غير الماهرات، من المنافع التي جلبها تحرير التجارة في الجماعة الكاريبية وسعيها إلى اندماج إقليمي أكبر. وربما يكون أحد السبل لمساعدة هؤلاء النساء على تحقيق حياة أفضل لهن ولأسرهن هو أن تولي حكومة بلدهن مزيداً من الاهتمام إلى هدف هام من أهداف منهاج عمل بيجين، وهو "السعي إلى ضمان عدم تأثير السياسات الوطنية المتصلة باتفاقات التجارة الدولية والإقليمية تأثيراً معاكساً على الأنشطة الاقتصادية الجديدة والتقليدية للمرأة" (منهاج عمل بيجين، ١٩٩٥، الفقرة ١٦٥(ك))[٤].

## خامساً - نمو الصادرات وعمل المرأة في قطاع الملابس في مدغشقر

٢٤- كثيراً ما كانت الزيادات في الصادرات، بالنسبة لأغلب البلدان النامية، مرتبطة بالنمو والتنمية الاقتصادية السريعة. بيد أن آثار نمو الصادرات على الفقر واللامساواة الاجتماعية، وبخاصة المساواة بين الجنسين، كانت متباينة. وقد قام كل من نيسيتا والرزاز (٢٠٠٣) بدراسة مدى استفادة النساء من النمو الاقتصادي القائم على التصدير، في حين حلل نيسيتا (٢٠٠٨) أثر هذا النمو على الفقر. وتتناول هذه الدراسات آثار نمو الصادرات في قطاع النسيج والملبوسات على الرفاه الاجتماعي وفوارق الأجور بين الجنسين في مدغشقر.

---

(٣) Economist Intelligent Unit (2008).

(٤) إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. A/CONF.177/20 (١٩٩٥) وA/CONF.177/20/Add.1 (١٩٩٥).

٢٥- عرفت مدغشقر نمواً سريعاً جداً في قطاع الملبوسات في الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣، بزيادة حوالي ٠٠٠ ١٥٠ وظيفة وزيادة في الصادرات من ٢٠٠ مليون إلى ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار. وعرفت هذه الصناعة انتكاسة قصيرة بعد الإلغاء التدريجي لاتفاق المنسوجات المتعددة الألياف، لكن الصادرات بدأت تنمو من جديد عام ٢٠٠٦، حيث بلغت ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧. وقد كانت لتوسع صناعة الألبسة تداعيات هامة على المرأة، بما أن أكثر من ٨٠ في المائة من الوظائف الجديدة شغلتها نساء. وقد وفر خلق الوظائف في صناعة النسيج والملبوسات في مدغشقر وسائل عملية لعدد هام من الأفراد والأسر المعيشية لزيادة دخلها. وعلاوة على ذلك، شكلت قدرة أغلبية ساحقة من العاملات على كسب دخل نقدي لأول مرة فرصة جيدة لتحسين مستوى معيشتهن ووضعهن الاجتماعي. ففي حالة مدغشقر، لم يكن سبق أبداً لنسبة ٨٥ في المائة من النساء اللائي عثرن على عمل جديد في قطاع النسيج أن تلقين أي دخل نقدي بشكل مباشر، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة فقط من الرجال.

٢٦- وربما كانت أهم قضية تتعلق بعمل النساء في البلدان النامية هي أنه كثيراً ما يكون مؤقتاً. وهذا يعني أن النساء يُوَّظفن ويُطردن ويُنقلن من عمل إلى آخر بوتيرة أعلى من الرجال. وعلاوة على التسبب في انعدام الاستقرار المالي، يصعِّب هذا الأمر تطوير مهارات محددة. والنتيجة هي أن النساء يبقين عموماً صاحبات أجور منخفضة داخل مجمع العاملين غير المهرة.

٢٧- ثمة مشكل خاص في عمل النساء في قطاعات التصدير هو أنهن كثيراً ما ينتدبن للمناصب المنخفضة الأجر. وقد تبيَّن أن للنساء العاملات في صناعة الملبوسات في مدغشقر مستوى تعليمياً متدنياً لكنه مماثل عموماً لمستوى الرجال. ومع ذلك، تنتدب الأغلبية الساحقة من النساء للوظائف التي لا تتطلب مهارات حيث يحصلن على أجور منخفضة، بينما يشغل الرجال إلى حد كبير المناصب التي تتطلب مهارات وذات الأجور المرتفعة. ولهذا الأمر صلة بتفاوت الأجور بين الجنسين، بما أن الزيادات في الأجور كانت مقتصرة على العمال المهرة فقط، في حين ظلت أجور العمال غير المهرة منخفضة بسبب وجود مجمع كبير من العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً. وتعد الوظائف المؤقتة مشكلاً آخر. فكثيراً ما تعمل صناعات التصدير مقابل عمولات، ومن ثم كثيراً ما تعتمد على العمال الذين تستطيع الاستعانة بخدماتهم بشكل مؤقت. وتملأ الوظائف المؤقتة بالنساء بشكل حصري تقريباً، وأجورها منخفضة، فهي تفتقد إلى أغلب مزايا المناصب الأكثر دواماً.

٢٨- ومن منظور جنساني، استفادت العاملات من خلق مناصب العمل، لكنهن حققن مكاسب أقل نسبة إلى الرجال عموماً، بما أن عملهن كثيراً ما يكون مؤقتاً كما ظلت أجورهن راكدة. وأدى ذلك إلى اتساع فجوة الأجور بين الرجال والنساء من ٢٠ إلى حوالي ٣٠ في المائة.

## سادساً - المرأة الكينية وبستنة الزهور[٥]

٢٩- تعد البستنة أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً في كينيا. ويعود هذا الأداء أساساً إلى تصدير زهور الزينة المقطوفة التي يذهب أغلبها إلى الأسواق الأوروبية. وارتفعت الصادرات من ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧. ونسبة ٧٥ في المائة من العمال في صناعة زهور الزينة من الإناث، و٦٥

(٥) تعتمد دراسة الحالة الإفرادية هذه بشكل كبير إلى سميث س. وآخرون (٢٠٠٤). انظر أيضاً: http://www.thecommonwealth.org.

في المائة من مجموع الوظائف مؤقتة أو موسمية أو عرضية. وقد خلق ذلك فرص عمل كثيرة للنساء؛ لكن استفادتهن كانت ضئيلة جداً بسبب التطبيق المتراخي لقوانين العمل. ومما يضر بالنساء على نحو خاص استمرار وضعهن كعاملات مؤقتات. من الناحية القانونية، على أرباب العمل الكينيين ترقية العمال العرضيين أو المؤقتين إلى وضع دائم بعد ثمانية أشهر، لكنهم كثيراً ما يعودون سنة بعد سنة بعقود مجددة أو مؤقتة.

٣٠- علاوة على ذلك، تحكم بستنة الزهور الكينية مجموعة قواعد أو مدونات قواعد سلوك تشمل شروط العمل[٦]. وبالرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذها المنتجون للتقيد بمدونات قواعد سلوك، والتي اتخذت إلى حد كبير في أعقاب الدعوة إلى تجارة أخلاقية التي وجهتها منظمات غير حكومية وحركات من قبيل مبادرة التجارة الأخلاقية، لا تزال مشاكل عاملات الزهور قائمة، بسبب عدم وجود فصول اجتماعية شاملة في المدونات لمعالجة الطبيعة الجنسانية للتفاوتات في العمل في هذه الصناعة، وغياب التنفيذ الملائم للموجود من المدونات ذات الصلة.

٣١- وبينما وجد المنتجون في المدونات أدوات مفيدة للإدارة، وسُجِّل بعض التحسن في عدد من المجالات، بما فيها الصحة والسلامة، لا تزال هناك شواغل رئيسية بشأن ظروف العمال - وبخاصة النساء. فعلى سبيل المثال، لا يدرك إلا القليل جداً من العمال أن مدونات قواعد السلوك تدخل ضمن حقوق العمال، ولا يحصل إلا ٣١ في المائة من العمال غير الدائمين على عقد مكتوب موقع. وبالرغم من أن العديد من مدونات قواعد السلوك تحذر من استخدام "العقود المتجددة"، لا يزال العديد من أرباب العمل يستخدمونها كوسيلة لتفادي التكاليف الإضافية المرتبطة بالعمل الدائم.

٣٢- وفي عام ٢٠٠٢، كانت منظمات المجتمع المدني المحلية رأس الحربة في حملة نظمتها رداً على استمرار ظروف العمل السيئة في مزارع الزهور الكينية. وقد أدى ذلك إلى سلسلة من المقالات في الصحافة الكينية، وهو ما كان مشجعاً على المضي إلى الأمام. وولدت هذه الأنشطة قلقاً بشأن سمعة الصناعة في الأسواق الخارجية، وكانت وراء تلاقي مجموعة من أصحاب المصلحة للانخراط في حوار بشأن الممارسات في مجال العمل. وتم تشكيل لجنة توجيهية - مبادرة الأعمال التجارية الأخلاقية في البستنة - لتسترشد بها المساءلة الاجتماعية في قطاع البستنة، تألفت من أعضاء في الحكومة ومن منظمات غير حكومية ونقابات عمال/أرباب عمل.

٣٣- تبين التجربة الكينية كيف يمكن ألا يكون للمكاسب المحتملة من التجارة إلا أثر ضئيل على تمكين المرأة عندما لا تكون حقوق العمال محمية بشكل جيد. وتظهر أيضاً كيف يمكن للدعوة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والتعاون الدولي بشأن مدونات قواعد السلوك المساعدة في تحويل ما كان حتى الآن نهجاً محايداً جنسانياً إلى حد كبير إلى نهج يدمج الاحتياجات ذات الطابع الجنساني لعمل البستنة في كينيا.

---

(٦) المدونات الأساسية السارية في كينيا هي المدونة القطاعية الشمالية لمشروع سييرتلت والمدونات القطاعية الجنوبية لمجلس الزهور الكيني. كما يتزايد استخدام برنامج علامات الزهور الذي مقره بألمانيا المستقى من المدونة الدولية لقواعد السلوك المتعلقة بزهور الزينة التي وضعتها منظمات غير حكومية ونقابات في أوروبا.

## سابعاً – نساء بوركينا فاسو العاملات في قطاع شجر الكريتة؛ واستفادتهن من التجارة[٧]

٣٤- منذ وقت طويل وزبدة الكريتة مكوِّن مفيد للأغذية والصابون في بوركينا فاسو، لكن خصائصها تجعلها منتجاً تصديرياً ثميناً يستخدم في صناعة الشوكولاته ومواد التجميل. ويسمي القرويون الكريتة "ذهب النساء" في بوركينا فاسو. وتهيمن المرأة على الأنشطة المتصلة بالكريتة، وهي تشمل جمع ثمار شجرة الكريتة ومعالجتها وكسرها وطحنها لتعطي زبدة الكريتة. يعمل ما يقارب ٤٠٠ ٠٠٠ امرأة في الأنشطة المتصلة بالكريتة في بوركينا فاسو.

٣٥- جلبت صادرات زبدة الكريتة ونواها غير المعالج أكثر من ٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وهو ما يجعلها ثالث أهم صادرات البلد، بعد القطن والمواشي.

٣٦- ويعد حصاد الكريتة ومعالجتها نشاطاً تضطلع به الريفيات أساساً. فإنتاج كيلوغرام واحد من الزبدة يتطلب أكثر من ٢٢ خطوة مختلفة وست ساعات من العمل الشاق من النساء العاملات في معالجة الثمار. ولا يشارك الرجال عادة إلا في النقل والتسويق.

٣٧- ولا تزال ثمار الكريتة غير المعالجة تصدّر إلى أوروبا منذ عقود، وأساساً لصناعة الشوكولاته في سويسرا والمملكة المتحدة. وخلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، حلت إيرادات بوركينا فاسو من صادرات الكريتة ثانية بعد القطن. لكن أسعار ثمار الكريتة في الأسواق العالمية تراجعت في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧كما تراجعت جودة منتج بوركينا فاسو بدورها، مما أدى إلى تقلص حصة بوركينا فاسو من السوق العالمية. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت بوركينا فاسو لا تصدر سوى ٢٢ ٠٠٠ طن، وهو جزء ضئيل من ثمار الكريتة المنتجة كل سنة.

٣٨- وقد مر إنتاج الكريتة في بوركينا فاسو ببعض الانتكاسات المأساوية بعد اعتماد الحكومة لسياسات التكيف الهيكلي في بداية التسعينات، وهو ما زاد من اختلال جني الثمار وتسويق منتجات الكريتة. وجلب تحرير التسويق الزراعي، عن طريق إلغاء مجلس تثبيت الأسعار، اضطراباً كبيراً في التجارة الداخلية، وترك القطاع برمته في حالة سيئة التنظيم.

٣٩- وفي عام ١٩٩٤، أعلنت الحكومة سلسلة من الالتزامات لمساعدة الفقراء وكفالة الاستدامة البيئية. وأكد أحد الالتزامات تحديداً على إمكانيات تنمية قطاع الكريتة لأغراض التصدير في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. بيد أن نساء بوركينا فاسو كن في موقف أضعف من أن يغتنمن أياً من الفرص الاقتصادية الجديدة. فما يقدر أنّ نسبة ٨٨ في المائة من الريفيات أميات ولهن مهارات تقنية محدودة في تحسين جودة الزبدة التي ينتجنها أو الحصول على معلومات عن اتجاهات السوق. وحتى عندما تكون لديهن المهارات أو المعرفة، فليست إلا للقليل من النساء إمكانية الوصول إلى القروض الرسمية لشراء معاصر زبدة الكريتة أو للترويج لمنتجاتهن بشكل أفضل.

---

(٧) تعتمد دراسة الحالة الإفرادية هذه بشكل كبير إلى Harsch هارش (٢٠٠١) Schoenborn (٢٠٠٧). انظر أيضاً: www.thecommonwealth.org.

٤٠- وسعت الحكومة إلى الحصول على العون من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المانحة، حيث طلبت منها التقدم ومساعدة الريفيات العاملات في قطاع الكريتة. واستجابة لنداءات الحكومة لتقديم المساعدة، بدأ عدد من المنظمات غير الحكومية الخارجية والمانحين الثنائيين في دعم مشاريع متنوعة. تمثلت إحدى المبادرات في مشروع الكريتة الوطني الذي أُطلق عام ١٩٩٥ بمساعدة مالية وتقنية من مركز الدراسات والتعاون الدولي، وهو منظمة غير حكومية كندية. وبحلول نهاية ١٩٩٩، قدمت تايوان تمويلاً قدره حوالي مليار فرنك من فرنكات الاتحاد الأفريقي (١,٤ مليون دولار). وفي عام ١٩٩٧، أوفد المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الموجود مقره في داكار بالسنغال بعثة إلى بوركينا فاسو بناء على طلب من الحكومة. خلصت البعثة إلى أنه بالرغم من مشروع الكريتة الوطني وغيره من مشاريع الكريتة، لا زالت تعوز النساء إمكانية الوصول الآمن إلى وسائل إنتاج محسنة. عندها أصبح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منخرطاً بشكل مباشر، وتحديداً من أجل مساعدة المجموعات النسائية على تعزيز قدرتها على إنتاج زبدة الكريتة وربطها بأسواق التصدير المحتملة. وأكد باحثو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن أكبر إمكانيات الدخل تكمن في إنتاج وتسويق زبدة الكريتة، وليس في الثمار الخام.

٤١- كما عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوصفه ميسراً في إبرام صفقات هامة بشكل مباشر مع شركات مواد التجميل، كافلاً بذلك أن يذهب الجزء الأكبر من العائدات إلى المنتِجات وليس إلى الوسطاء. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما توفر بعض شركات مواد التجميل للنساء تدريبات في مراقبة الجودة وتسدد ثمن زبدة الكريتة مسبقاً، مما يمنحهن أمناً اقتصادياً أكبر خلال مرحلة الإنتاج.

٤٢- وقد ولد مصدر الدخل المنتظم والموثوق للنساء المنخرطات في إنتاج زبدة الكريتة بعض الإحساس باحترام الذات في صفوف العاملات. كما ساعد المنتِجات على كسب احترام أسرهن والحق في رفع أصواتهن داخل المجتمع المحلي. ويعد ربط المنتِجات بالأسواق العالمية لزبدة الكريتة طريقة جيدة لبناء الأمن الاقتصادي للمرأة وتعزيزه. فوضعهن الاقتصادي لا يتعزز فقط من خلال الدخل الإضافي الذي يجنينه، وإنما أيضاً من خلال المهارات التقنية والقدرات التنظيمية التي يكتسبنها.

٤٣- وتتدفق كل المساعدات الموجهة للنساء عن طريق المنظمات المحلية الخاصة بهن. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كانت التقديرات تفيد بوجود أكثر من ١ ٣٠٠ منظمة لمنتِجات الكريتة، تغطي حوالي نصف مقاطعات البلد. وفي بعض المناطق، ينتمي عدد كبير جداً من النساء إلى مثل هذه المجموعات. وبوسع النساء، من خلال مجموعات المنتِجات هذه، تجميع مواردهن لشراء معاصر بسيطة، بحيث يقلصن بشكل كبير كمية الوقت والجهد المطلوب لتكسير ثمار الكريتة. ويتلقين تدريباً تقنياً لاستيفاء معايير الجودة التي يطلبها المشترون الأجانب، ولهن القدرة على إبرام عقود تسويق في المعارض التجارية التي تنظم بشكل دوري.

٤٤- وإلى جانب تحسين وضعهن الاقتصادي، تتلقى النساء العاملات في قطاع الكريتة مساعدة لتحسين مهاراتهن، كما يحضرن دروس محو الأمية. وإلى جانب التعليم العملي، تسعى عدة مشاريع تدريب متصلة بالكريتة أيضاً إلى تثقيف عامة الجمهور بشأن الاستدامة البيئية. فشجرة الكريتة صنف محمي. بل إنه من غير القانون جني ثمار غير الناضجة. (الثمار الناضجة تسقط على الأرض). لكن ندرة مصادر الطاقة الرخيصة الأخرى كثيراً ما تؤدي إلى القطع المتعسف للأشجار من أجل حطب الوقود، في حين يحرقها المزارعون أحياناً لتهيئة الأراضي للزراعة.

٤٥- وبالرغم من إيلاء الكثير من الاهتمام وتدفق الكثير من التمويل إلى قطاع الكريتة، لا تزال إنتاجيته متدنية جداً. فتقنيات الإنتاج لم تتغير تقريباً عير القرون ولا زالت تستخدم الأساليب الكثيفة اليد العاملة. وحتى بعد تدخل عدة منظمات غير حكومية ووكالات مانحة، لا يزال العديد من النساء في القطاع يعملن خارج التعاونيات ولا يجنين نفعاً. وتبيع هؤلاء النساء منتجاتهن بالتقسيط أساساً، وهو عملية بطيئة جداً وغير مربحة.

٤٦- وعلاوة على ذلك، تصبح المرأة أقل ظهوراً مع الصعود في سلسلة القيمة المضافة. ويهيمن الرجال على التجارة الكبيرة الحجم في الزبدة الموجهة للتصدير. وكثيراً ما يقتصر النساء على أسواقهن المحلية، بسبب عدم كفاية الموارد التي في متناولهن. وإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن الاحتياجات المالية للرجل والمرأة كليهما في صناعة زبدة الكريتة متواضعة ورغم التدخلات الإيجابية من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المانحين، فإن العديد من النساء يواجهن الحرمان عندما يتعلق الأمر بالحصول على الأموال المطلوبة لتحسين أنشطتهن.

## ثامناً - النساء وقطاع الأرز في الفلبين[٨]

٤٧- في الفلبين، يعد إنتاج الأرز وسيلة هامة لتحريك النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية. وقد مثل ١٧ في المائة من الإنتاج الزراعي للبلد في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، ويشغل ٤ ملايين مزارع أرز على الأقل بشكل مباشر. ومن بين ٦ ملايين امرأة يعملن في الزراعة، تعمل نسبة ٣٧,٣٦ في المائة - أو أكثر من الثلث - في زراعة الأرز.

٤٨- وبالرغم من أن الأرز يأتي في قمة سلم إنتاج الفلبين من السلع الأساسية، لا يزال على البلد استيراد الأرز من الخارج كل سنة. وقد قطعت الفلبين على نفسها، بصفتها بلداً عضواً في منظمة التجارة العالمية، التزامات بفتح السوق المحلية في وجه السلع والخدمات الأجنبية عن طريق تخفيض أو إلغاء التعريفات والحواجز الجمركية. وحتى سنوات قليلة مضت، كان قطاع الأرز في الفلبين محمياً، لكن في الماضي القريب، ما فتئ البلد يواجه ضغطاً هائلاً فيما يتعلق بتحرير قطاع الأرز.

٤٩- ولا تزال الفلبين محتفظة بقيود كمية على استيراد الأرز. ويعد القيد الكمي على الأرز التدبير التقييدي الوحيد على الاستيراد في إطار قانون صغار الفلاحين (القانون الجمهوري رقم ٧٦٠٧ لعام ١٩٩٢) الذي لم يحول إلى تعريفات جمركية بعد أن أدخلت تعديلات على قانون صغار الفلاحين من خلال قانون فرض تعريفات جمركية على الزراعة (القانون الجمهوري رقم ٨١٧٨ لعام ١٩٩٦). وتمكن البلد من الحصول على إعفاء لقطاع الأرز من التحرير بموجب المرفق ٥ من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. وأتاح هذا الإعفاء للبلد الإبقاء على قيوده على استيراد السلع الأساسية حتى عندما فرض تعريفات جمركية على جميع المنتجات الزراعية الأخرى، مع الاستمرار على التزامه بالتحرير في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

٥٠- وخلال السنوات الماضية، مورست ضغوط من أجل تحرير قطاع الأرز. وأثار انقضاء الإعفاء من فرض تعريفات جمركية بموجب المرفق ٥ بحلول ٢٠٠٤ أسئلة بشأن ما إذا كان ينبغي للفلبين أن تواصل الإبقاء على

---

(٨) تعتمد دراسة الحالة الإفرادية هذه بشكل كبير إلى Spieloch (٢٠٠٧) وReyes-Cantos وBernabe (٢٠٠٦). انظر أيضاً: www.thecommonwealth.org.

قيودها الكمية على استيراد الأرز أم لا. وإضافة إلى ذلك، جعلت مؤسسات التمويل الدولية من قبيل مصرف التنمية الآسيوي – من خلال برنامج تنمية قطاع الحبوب التابع له – منح القروض مشروطاً بفرض تعريفات جمركية على الأرز.

٥١- وعلاوة على ذلك، ساهمت اتفاقات التجارة الإقليمية من قبيل اتفاق منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحرير أسواق الأرز في المنطقة. وبالرغم من أن الأرز يعامل عموماً كمنتج ذي حساسية عالية من قبل أعضاء الرابطة، فقد نصت اتفاقات التجارة مع ذلك على فتح سوق الأرز المحلية بدرجة معينة أمام بلدان أخرى مصدرة للأرز في المنطقة. وفي إطار منطقة التجارة الحرة للرابطة – النظام المشترك للتعريفات التفضيلية الفعلية – رفعت الفلبين عملياً القيود على واردات الأرز واعتمدت تعريفة جمركية بنسبة ٥٠ في المائة على الواردات من أعضاء الرابطة عام ٢٠٠٣. وهذا يتعارض مع موقف الفلبين الرسمي في منظمة التجارة العالمية، حيث تم التفاوض على تمديد القيد الكمي المفروض على الأرز.

٥٢- وأثارت مجموعات الفلاحين قضايا تتصل بحجم الواردات وتوقيتها. ويؤكد الفلاحون على وجه الخصوص أن الحكومة تميل إلى استيراد كمية أكبر من العجز المتوقع. ويوردون أيضاً حالات عديدة تصادفت فيها واردات الحكومة مع موسم الحصاد. ويتمثل أثر كلتا هاتين الحالتين في تخفيض أسعار الأرز المنتج محلياً، مما يؤدي إلى تدني مداخيل صغار مزارعي الأرز، رجالاً ونساء، في سلسلة قيمة الأرز.

٥٣- وقد أثرت زيادة الواردات من بلدان شرق آسيا بشكل غير متناسب على النساء، بما أنهن يمثلن جزءاً لا يتجزأ من قطاع الأرز في الفلبين. فهن منخرطات في كل جانب من جوانب القطاع، من زراعة حقول الأرز مروراً بالحصاد والدرس والطحن إلى غاية التسويق.

٥٤- ولعل الدرس الأساسي الذي يستفاد من تجربة الفلبين في مجال الأرز هو أن السياسات التي تتناول القطاعات الزراعية، بما فيها تلك التي تنص عليها اتفاقات التجارة الدولية والإقليمية، وسواء كانت مصممة لخدمة الاقتصاد ككل أم لخدمة مصالح الشركات فقط، يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على الأدوار الإنتاجية للنساء ومداخيلهن. ومن ثم، يمكن تحسين أحوال المرأة باستخدام آلية سياسة لتعميم القضايا الجنسانية في الاستراتيجيات التجارية.

# المراجع

Briefings on Development and Gender (BRIDGE) (2008). Gender and climate change: mapping the linkages. BRIDGE/University of Development Studies. University of Sussex. United Kingdom.

Buchan J, Kingua M and Lorenzo FM (2005). International migration of nurses: trends and policy implications. International Council of Nurses. http://www.icn.ch/global/Issue5migration.pdf

Coche I, Kotschwar B and Salazar-Xirinachs JM (2006). Gender Issues in Trade Policymaking. Organization of American States publication. OAS trade series: analyses on trade and integration in the Americas.

Dutta S (2003). Mainstreaming gender in energy policies. Capacity-building on integration of energy and rural development planning. Project carried out by United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP). Background paper for the expert group meeting.

Economist Intelligence Unit (2008). Jamaica country profile.

Harsch, E (2001). Making trade work for poor women: Villagers in Burkina Faso discover an opening in the global market. *Africa Recovery.* Volume 15, number 4. December. Also available under Publications at http://www.unifem.org/

International Labour Organization (2006). Looking for greener pastures: nurses and doctors on the move.

http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Feature_stories/lang--en/WCMS_068452/index.htm

Kasonde JM (1999). Reproductive health in developing countries: key features and key issues. http://www.gfmer.ch/Endo/Lectures_09/kasonde.htm

Nicita A and Razzaz S (2003). Who benefits and how much? How gender affects welfare impacts of a booming textile industry. Policy research working paper. Series 3029. World Bank.

Nicita A (2008). Who benefits from export-led growth? Evidence from Madagascar's textile and apparel industry. *Journal of African Economies*. Volume 17, number 3: 465–489.

Reyes-Cantos J and Bernabe R (2006). Gender and rice: The case of the Philippines.

Schoenborn, M (2007). Burkina Faso: Fair trade benefits the women who produce shea butter. E-publication. Centre d'étude et de coopération internationale. May. http://publication.ceci.ca/en/bulletin/omni/articles/12687.aspx

Skutsch M (2002). Protocols, treaties and action: the "climate change process" viewed through gender spectacles. *Gender and Development*. Volume 10, number 2.

Smith S et al. (2004). Ethical trade in African horticulture: gender, rights and participation. Working paper 223. Institute of Development Studies.

Spieldoch A (2007). A Row to Hoe: The Gender Impacts of Trade Liberalization on our Food System, Agricultural Markets and Women's Human Rights. Institute for Agriculture and Trade Policy–International Gender and Trade Network.

Thompson A (2006). The Caribbean Single Market and Economy (CSME): The Case for Tracking Impacts on Women and Men. Canadian Foundation for the Americas.

UNCTAD (2007). *The Least Developed Countries Report 2007: Knowledge, Technological Learning and Innovation for Development.* United Nations publication. Sales no. E.07.II.D.8. New York and Geneva.

UNCTAD (2006). *The Least Developed Countries Report 2006: Developing Productive Capacities.* United Nations publication. Sales no. E.06.II.D.9. New York and Geneva.

UNCTAD (1998). International trade in health services: difficulties and opportunities for developing countries. In: *International trade in health services: a development perspective*. UNCTAD–World Health Organization joint publication. Geneva.

Webster F (2006). Gender mainstreaming: its role in addressing gender inequality in Jamaica. *Caribbean Quarterly*. Volume 52, issue 2/3. Academic Research Library.

Wedderburn J (2006). Gender, trade liberalization and the CARICOM single market and economy: challenges and options for civil society. *Caribbean Quarterly*. Volume 52, issue 2/3. Academic Research Library.

White M (2005). Why Gender Matters to Trade: Evidence from Jamaica, Mexico, and Bangladesh. United States Agency for International Development.

- - - - -